المحاضرة الرابعة

التنظيم الدولي المعاصر في الاتجاهات الحديثة

1- مسألة التنظيم الدولي في المقاربة النقدية:

ينطلق أنصار المقاربة النقدية من الانتقاد الشديد للاتجاهات التي تعتمد على الدولة كوحدة أساسية للتحليل في الدراسات الأمنية، ويعتقدون أن عدم القدرة على إيجاد حلول ناجعة لمشاكل الأمن والاستقرار في النظام الدولي، يرجع بالأساس الى **الخطأ في تحديد مرجعية تحليل العلاقات الدولية** (مشكلة أنطولوجية)، فمعظم الجهود والمحاولات التنظيرية ترتكز على المرجعية الدولانية، وبالتالي فهم ينطلقون من النقد الشديد لشكل النظام الدولي القائم، خاصة ما تعلق بسمات الفوضى والغش وانعدام الثقة، وكذا التركيز على الدولة كوحدة مرجعية للتحليل أي البحث عن أمن الدولة في بيئة صراع وفوضى في النظام الدولي.[1] والنقد بالأساس موجه للمجتمع وللأفكار السائدة فيه وللأيديولوجية الاجتماعية التي تتسبب في التفاوت والطبقية واللا مساواة فالنظام الدولي هو انعكاس لصورة هذا المجتمع الذي تسيطر عليه **وتوجهه الأفكار والايديولوجيات السلبية**، فهذه المقاربة تهدف الى تحرير المجتمع وتغيير شكل النظام الدولي على أسس المساواة والعدالة والتحرر الانساني، وارتبطت بتيار فكري متميز يعرف بمدرسة فرانكفورت (1973).

ومن أهم رواد هذه المقاربة **ماكس هوركهايمر** (Max Horkheimer) **وروبرت كوكس** (Robert Cox) و **تيودور أدورنو** (Theodor Adorno) **ويورغن هابرماس** (Jurgen Habermas) **ومارك هوفمان** (Mark Hoffman) وغيرهم،[2] حيث يطالبون بضـــرورة تبني مرجعية جديدة وهي **الفرد – أمن الإنسان** ويدعون الى التحرر الإنساني والتخلي عن المرجعية التقليدية أي **الدولة**، فمسألة التحرر والانعتاق عند " **كين بوث**" Ken Booth هي قلب النظرية النقدية للأمن العالمي ، فجوهره الحرية من كل القيود التي تعيق الأفراد والشعوب من تحقيق خياراتهم،[3] فالفرد كمرجعية جديدة هو مركز أو محور تفاعل السياسة الدولية والعلاقات الكونية، ويجب عدم معالجة قضايا أمن الدولة على حساب أمن الفرد، أيضا التركيز على الموضوعات التي لها علاقة بأمن الفرد أينما وجد في أي منطقة في العالم.[4]

---

[1] إلياس جوانتيا، ستش بيتر، مرجع سابق، ص ص 151- 154.

[2] سيد أحمد قوجيلي، **تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي**، ط 1، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2012، ص 19.

[3] Ken Booth , **Theory of World Security**, Cambridge University Press , 2007 , P 110 .

[4] سليم قسوم مرجع سابق، ص 152.

فمعظم التهديدات الجديدة في العقود الأخيرة أصبحت تمس أمن الإنسان في حياته اليومية أكثر مما تمس الدول والسياسة الدولية، فمن بين هذه الموضوعات حاليا مشاكل انتشار الفقر، نقص الغذاء، تلوث المياه، التلوث البيئي والاحتباس الحراري، تدني الخدمات الصحية، انتشار الأمراض والأوبئة، تدني مستوى التعليم، انتشار المخدرات، التصحر، التطرف والإرهاب، الهجرة غير الشرعية، تجارة البشر والأسلحة، الإبادة الجماعية، العنف الأسري، ندرة الموارد، الركود الاقتصادي، الاضطهاد السياسي وغيرها، وهذه التهديدات تمس أمن الإنسان مباشرة، وتهدد في نفس الوقت استقرار وتماسك التنظيم الدولي، كما يجب التأكيد في هذا الإطار على ترابط مكونات الأمن الإنساني، فتحقيق الأمن في الجانب الاجتماعي مرتبط بتحقيق الأمن الاقتصادي والسياسي والبيئي وغيرها من الجوانب الأخرى والعكس صحيح،[5] فيتوقف تحقيق كل منها عن الآخر، وقد لعب التقريرين الانسانيين الصادرين عن الأمم المتحدة الصادرين سنتي 1994 و 1999 دورا كبيرا في انتشار أفكار الأمن الإنساني عالميا.

ان مختلف التهديدات ضد أمن الشعــوب والأمم في عالم اليــوم، ليس مصدرها القوات العسكرية للدول، وإنما هي مرتبطة بعناصر أخرى كالركود الاقتصادي والاضطهاد السياسي، وندرة المــوارد والتنافس العرقي وتدمير الطبيعة، والإرهاب ومختلف الجرائم والأمراض، ومن هنا يركز أصحاب المقاربة النقدية على أن الفرد والمجتمع هما الوحدتين الأساسيتين لتحليل الأمن وكذا المرجع الوحيد للدراسات الأمنية وليس الدولة، وبالاعتماد عليهما يمكن إيجاد حلول لمشكلة الفوضي الدولية وغياب الأمن والاستقرار، وبالتالي وإمكانية تحقيق فكرة التنظيم الدولي.

لقد انتشرت في العديد من الدول الإفريقية والآسيوية وحتى أوربا الشــرقية العديد من الظواهر الخطيرة، كأنواع مستحدثة من التهديدات التي تتميز بالتعقيد الشديد، من أبرزها الصراعات المسلحة ذات الطابع القبلي والأهلي والديني والسياسي داخل الدولة، وعمليات التصفية العرقية ومشاكل سوء التغذية وانتشار الأمراض المُعديّة، والارهاب وتجارة المخدرات والأسلحة وتخريب المجال الحيوي البيئي وغيرها، وهنا تعجـز الدول على وضع حلول لهذه المشاكل الأمنية منفردة، فهي تتجاوز قدراتها بعد أن أصبحت تتخطي الحدود السيادية التقليدية لها، أو كما يصفها **دانيال بيل** Daniel Bell بأن التهديدات بعد الحرب الباردة أصبحت مشكلات أكبر من الدولة، وهو ما يؤكد من جهة ثانية ترابط أمن الشعوب في الدول الغنية والفقيرة على حد سواء. ومنه لم تعد الحرب هي الهاجس الأمني الكبير للعديد من سكان المعمورة، بقدر ما تخيفه المشاكل اليومية المتعلقة بالجــوانب الاقتصادية، كندرة الموارد والسلع الضرورية، والاجتماعية كالفقر والبطالة والصراع، والصحية كالأمراض والأوبئة ونقص الرعاية الصحية، والبيئية كتلوث المياه والهواء ونقص الغطاء النباتي وغيرها.

---

[5] سكوت بورتشيل وآخرون، **نظريات العلاقات الدولية**، ترجمة: محمد صفار، ط 1، القاهرة: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، 2014، ص ص 257-266.

2- مسألة التنظيم الدولي والتكامل الدولي :

يتأسس التنظيم الدولي وفق هذا الاتجاه على التقارب والانسجام المتزايد للمصالح بين الدول، فهناك دائما مصالح مشتركة في السلام والأمن،[6] فالتعاون هو القاعدة الأساسية في العلاقات بين الدول والذي يتطور الى تكامل واعتماد متبادل، ويقوم التكامل على وجود منظمة فوق قومية تجمع فيها السلطات، حيث تتلاشى في هذه العملية سلطة كل دولة عضو فالمؤسسة القومية العليا تمثل كيان جديد يستوعب صلاحيات وسلطات الدول الأعضاء، حيث يحاول المذهب الوظيفي إنشاء نظام عالمي جديد يكون فيه مركز الدولة ثانوي، والتطلع الى إيجاد كيانات جديدة نتيجة عمليات الدمج والتكامل الدولي على أساس إقليمي على المدى القريب، وربما دولة عالمية (حكومة عالمية) على المدى البعيد،[7] ويعرف أمتاي اتزيوني التكامل الدولي بأنه: "قدرة الوحدة أو النظام لتحقيق ذاته في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية".[8] وتركز عملية التكامل الدولي على نموذج التكامل الوظيفي كأحد المظاهر الرئيسية لهذه العملية، وهو يقوم على عملية التقدم التدريجي وليس الاندماج الدستوري الكامل بين الوحدات، فهو يركز على قطاعات محددة خاصة القطاع الاقتصادي.

ويعد ديفيد ميتراني David Mitrany أحد أهم من نظروا للتكامل الدولي، حيث ركز على ضرورة فصل عمل الفنيين والمختصين في مختلف المجالات التقنية عن السياسيين والعمل السياسي،[9] فتحقيق عملية التكامل يصبح غير ممكن في ظل تدخل السياسيين وتصبح الحاجة للتكامل أكثر عند تزايد المشكلات الوطنية المتعلقة بموضوعات فنية مختلفة، وهو ما يعبر عنه بمبدأ الانتشار الذي ينتج عنه تطور التعاون والتكامل من حقل واحد الى حقول أخرى.[10] في حين حدد أرنست هاس Ernst Haas التكامل كميل نحو الإنشاء الطوعي للوحدات السياسية الكبيرة، مع الوعي بضرورة تجنب استخدام القوة في العلاقة بين هذه الوحدات المشاركة في الوحدة، أما جوزيف ناي Joseph Nye فيعتبر بأن المنظمات السياسية الجهوية (الإقليمية) تقدم مساهمات محتشمة في خلق جزر من السلم في النظام الدولي.[11]

أما كارل دوتش Karl Deutsch فيربط عملية التكامل بالشعور الجماعي، الذي ينعكس على المؤسسات الاجتماعية والسلوك الاجتماعي، فيتحقق نتيجة ذلك مستوى من التطور في

---

[6] Thomas Schoenbaum, **International Relations – The Path Not Taken -Using International Law to Promote World Peace and Security**, First p, New York : Cambridge University Press, 2006, P 54.

[7] كريس براون، مرجع سابق، ص 153.

[8] Reginald Harrison, **Europe in Question Theories of Regional International Integration**, 2 ed , London : George Allen et Unwin Ltd Ruskin House, 1975, p 10.

[9] محمد الطاهر عديلة، مرجع سابق، ص ص 162، 163.

[10] جهاد عودة، **النظام الدولي نظريات وإشكاليات**، مرجع سابق، ص 102.

[11] عامر مصباح، **نظريات تحليل التكامل الدولي**، ط 1، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008، ص 12.

المجتمع يمكن الأفراد من حل خلافاتهم بطرق سلمية بدلا من العنف ، ويعزز ذلك بعملية الاتصال فهي العنصر الأساسي الذي يربط بين الفواعل الاجتماعية (المنظمات الاجتماعية) داخل المجتمع،[12] وهي أيضا العنصر الأساسي في التكامل بين المجتمعات السياسية، فالعلاقات بين الدول والشعوب شبيهة بالعلاقات بين الأفراد، وهذه الدول والشعوب تتكامل وتتحد نتيجة الاتصالات والنقل. وضرورة اعتماد سياسات الإعفاء المتبادل والمباشر في قطاع واسع من السلع والخدمات المختلفة وهو ما يحقق أمن المجتمعات، ويقسمه الى قسمين الأول هو نموذج الحكومة الواحدة، مثلما هو الحال بالنسبة للولايات المكونة للدولة الأمريكية فقد أصبحت دولة واحدة لها حكومة موحدة وأمنها موحد، والثاني هو النموذج التعددي حيث يكون هناك ارتباط بين أمن الدول مع احتفاظ كل دولة بحكومتها المنفصلة مثل العلاقة بين الولايات المتحدة وكندا وكذا العلاقة التي نشأت بين فرنسا وألمانيا بعد الحرب العالمة الثانية.

أفكار الوظيفيين الجدد / دور عناصر مثل الربط الوظيفي للمهمات، زيادة جماعات الضغط، المشاركة الخارجية من أطراف ليسوا في عملية التكامل، التنشئة السياسية لخدمة التكامل.

أهداف التكامل:

- تعتبر الأهداف الاقتصادية أهم دوافع التكامل للدول خاصة بالنسبة للدول الصغيرة غير القادرة على المنافسة.
- الأهداف السياسية هي ثاني دوافع التكامل رغم ان البعض يرى في التكامل انتقاص من سيادة الدول.
- الرغبة في حل النزاعات وإنهاء الصراعات القائمة بين دول الجوار ، فالقطاعات الحيوية القائمة في إطار التكامل بإمكانها أيضا احتواء النزاعات التي تنشب بين الأطراف وتفادي تكرارها مستقبلا. (تجربة الاتحاد الأوربي أنهت الصراع التاريخي الفرنسي الألماني .[13]
- خلق ثقافة اجتماعية تقوي التكامل وتعزز التقارب بين الشعوب .

شروط التكامل الدولي :

لنجاح تجارب وعمليات التكامل الدولي يجب توفر الشروط التالية:[14]

- **التماثل الاجتماعي**:

حيث يتحتم على الدول ان تعمل على خلق أنساق اجتماعية متشابهة بأكبر قدر ممكن، فتتحقق عملية التكامل الدولي من خلال البناء الاجتماعي.

---

[12] جهاد عودة، **النظام الدولي نظريات وإشكاليات**، مرجع سابق، ص 103.

[13] جهاد عودة، **النظام الدولي نظريات وإشكاليات** ، مرجع سابق، ص ص 99، 100.

[14] نفس المرجع، ص ص 100، 101.

- **تبادل المنافع**:

توقع تنامي المنافع بناءا على دراسات علمية وواقعية، وتحقيق مصالح مشتركة تعزز التقارب، ويكون ذلك بقدرة الدول على التنبؤ بحجم الفوائد التي يمكن جنيها والعراقيل التي يمكن مواجهتها على المستويين الداخلي والخارجي.

- **تقاسم القيمة لدى النخب**:

من شروط التكامل وجود تقاسم للقيمة المشاركة فيها بين النخب التي تصنع سياسة الدول خاصة في القطاع الاقتصادي (انتهاج نفس النهج الاقتصادي كالرأسمالية).

- **العوامل التاريخية**:

تلعب دورا محوريا في تحديد مدى إمكانية نجاح عملية التكامل فالتقارب التاريخي على المستوى الاجتماعي والثقافي والإثني يجعل من عملية التكامل أكثر قوة وتماسك.

- **التجارب التكاملية السابقة**:

ان وجود تجارب ناجحة يعزز ويشجع على دخول الدول في تجارب تكاملية جديدة، خاصة بالنظر الى الفوائد الكبيرة التي حققتها الدول في إطار التكامل ومستوى الازدهار والتنمية الذي وصلت إليه، فهي لا تعد شرطا أساسيا غير أنها تشكل عاملا مشجعا جدا على خوض تجارب التكامل في الحاضر والمستقبل.

- **دور البيئة الدولية**:

تلعب المؤثرات الخارجية أيضا دورا مهما في دفع الدول نحو التكامل من أجل كسب مكانة دولية في ظل تنامي واشتداد المنافسة الاقتصادية في اقتصاد السوق الحرة، فالتكامل يصبح مخرجا للكتل الإقليمية لمجابهة الأخطار السياسية والاقتصادية والأمنية، فهي غير قادرة منفردة على مواجهتها بإمكانياتها المحدودة .